فجوة التوقعات ومدى تأثرها ببعض المتغيرات الشخصية
دراسة ميدانية في العراق

د.مؤيد محمد علي الفضل *

الملخص

هدفت الدراسة الى اختبار أثر مجموعة من المتغيرات الشخصية المتمثلة بالخبرة ومركز التحكم والتفكير التحليلي على فجوة التوقعات وذلك على عينة مؤلفة من المراجعين والمستثمرين يبلغ عدد كل فئة منها أربعين مفردة. وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

1 - طالما أن عملية المراجعة تعتمد على الحكم الشخصي للمراجعين مثلما ترتكز على معايير المراجعة، وأن هؤلاء هم بشر ولهم خصائصهم الشخصية التي لا يمكن تجنب تأثيرها على أدائهم ، فإنه من غير المتوقع أن تكون تقديرات توقعاتهم من عملية المراجعة متوافقة ومتسقة تماماً مع توقعات مستخدمي مخرجات هذه العملية ، وعليه فإن وجود فجوة التوقعات يعد أمراً محتوماً ، وبالتالي فإن وجودها في بيئة التطبيق هو وجود حقيقي وليس وهم .

2 - يعد متغير الخبرة العلمية والمهنية لكل من المراجعين ومستخدمي مخرجات عملية المراجعة من المتغيرات الشخصية الهامة ذات التأثير الواضح في حجم فجوة التوقعات .

3 - يبدو أن التزام المراجعين في أداء عملية المراجعة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني جعل من تأثير متغير مركز التحكم على توقعاتهم ، أقل حدة ، من تأثيره على توقعات مستخدمي مخرجات هذه العملية .

4 - أن تأثير كل من متغير الخبرة ومركز التحكم في حدوث فجوة التوقعات يكون أوضح عند تداخلها مع بعضها، أو، مع متغير التفكير التحليلي ، مما يعني أن أخذ هذه المتغيرات الثلاث مع بعضها في الاختبار الإحصائي تؤدي إلى نتائج مختلفة عما إذا جرى فحص تأثير كل متغير على حدة.

الكلمات المفتاحية: فجوة التوقعات، المتغيرات الشخصية، المراجعون والمستثمرون، العراق.

* أستاذ - جامعة القادسية، العراق

Expectation Gap and the Rang of It's Sensitivity of Some Personal Variables : An Empirical Study in Iraq

Dr. Moayad Mohammad Ali Al-Fathal *

Abstract

This study aims to examine the effect of a number of personal variables expressed by experience، locus of control، and analytical thinking on Expectation Gap on a sample of two groups of auditors and investors. Each of the two participating groups comprised of 40 individuals. The study arrived at the following conclusions:

1- The review process depended on the personal judgment of the auditors; the review process was based on acceptable and professional standards. When judging the conclusions of this study، it is important to note that the participant auditors are humans and therefore they possess different personal characteristics which are subject to change according their on going experiences. Therefore، we can not exclude the influences of the auditor's personal characteristics from the auditor's performance and conclusions. Therefore، we can conclude that it is not expected to have the auditor's expectations to be identical with one another. It becomes obvious that the Expectation Gap becomes a fait accompli. Therefore the presence of the Expectation Gaps is a reality and not an illusion.

2- The auditor's experiences and all those involved in the review process lead us to conclude that their respective personal characteristics had a direct effect on the outcome of the review. It was evident that it had a clear influence on the Expectation Gap.

3- It appeasers from this study that the reviews were conducted according to acceptable international standards and professional mannerism. Such qualitative reviews acted as a catalyst to reduce the intensity of participant's expectations resulting from the review process.

4- It was noticed that when Expectation Gaps interacted with one another, it became clear that in such circumstances the three variable surveyed tests led us to different conclusions had each been tested separately.

Keywords: Expectation Gap, Personal Variables, Auditors and Investors, Iraq.

---

* Professor - Al qadisaia University, Iraq

المقدمة :

في ظل الحالات المتزايدة لفشل عملية المراجعة وظهور ما يعرف بفجوة التوقعات ، تتضح الحاجة إلى أن يكون المراجع مؤهلاً ليس فقط وفقاً لمتطلبات واشتراطات الممارسة المهنية التي تؤهله لدخول المهنة وللأداء المهني المقبول ، بل يجب أن تتسع تلك المتطلبات والاشتراطات لتشمل على ما يكفل تحقيقه لمستوى الأداء المتميز ، وبما يسهم في توفير المقومات اللازمة لتطوير الممارسة المهنية ، وتجعله – في الوقت نفسه – قادراً على تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية ومحاكاة توقعاتهم ، سيما وأن بيئة المهنة في تغيير مستمر.

واستجابة إلى هذه الحاجة تصاعدت الدعوات ، سواء على الصعيد الأكاديمي أو المهني ، بضرورة قيام المراجع بتحسين ادائه المهني والارتقاء بجودة التقارير المالية انظر : (السديري والعنقري ، 2004) ،(الغامدي والعنقري ، 2005). ولكن نظراً لكون عملية المراجعة تعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي والمهني للمراجع ، وإدراك المجتمع لدور عملية المراجع ، فمن المتوقع أن يستمر بقاء الفرق بين مستوى أداء عملية المراجعة كما يتصورها المراجع ، من ناحية ، وما يتصوره مستخدمو مخرجات هذه العملية من ناحية أخرى ، وذلك لأسباب قد يتعلق جزء كبير منها بالعوامل السلوكية بالطرفين مثل عامل الخبرة والمعرفة المحاسبية ومركز التحكم والقدرة على التفكير التحليلي . لذا جاءت هذه الدراسة لتقدم بالاختبار والتحقق الإحصائي أدلة مستمدة من واقع بيئة المراجعة في جمهورية العراق لأثر تلك العوامل على حجم فجوة التوقعات ، وذلك من خلال عرض وتحليل ثلاث فقرات أساسية تشكل بمجموعها هيكل الدراسة وعلى النحو الآتي:-

اولاً :- الإطار النظري لفجوة التوقعات والدراسات المراجعية .

ثانياً :- منهجية الدراسة .

ثالثاً :- نتائج اختبار فرضية الدراسة

ورابعاً :- الاستنتاجات والتوصيات .

أهمية الدراسة

لاشك يحتل البحث في موضوع فجوة التوقعات حيزاً زمانياً ومكانياً كبيراً ودائم في أدبيات هذا الحقل الحيوي من الفكر المحاسبي ، وبالتالي فإن دراسة هذا الموضوع يعد بحد ذاته من الأهمية بمكان لاسيما وأن وجود فجوة التوقعات باتت تعد من المؤشرات السلبية على مكانة وسمعة المراجعين ومهنة المراجعة Al-Twaijiry،2008 . ولكن بالرغم من ذلك فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من سعيها الحثيث في اختبار أثر بعض العوامل السلوكية لكل من المراجع ومستخدم التقارير المالية في تحديد حجم فجوة التوقعات، والتي – أي العوامل السلوكية – لطالما غفل عنها الباحثون عند دراستهم لفجوة التوقعات والأسباب الداعية لنشوئها ، وخاصة في الدول العربية ، إذ لم يجد الباحث سوى دراستين في هذا المجال هما دراسة [النوايسه ، 2008 و مفتي ، 2004 ، من جهة ، والاعتقاد الشديد للباحث بارتباط فجوة التوقعات بتلك المتغيرات السلوكية ، لكونها – باتفاق الباحثين- أحد أهم المحددات الرئيسية للأداء الناجح والمتميز للمراجع ودورها في التأثير على كل من حالات عدم تأكد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتكاليف القلق والوقت المرتبطة باستخدامات تلك المعلومات ، خصوصاً في ظل اتساع نطاق الخدمات التي يقدمها المراجع لزبائنه ، واحتوائها على مجموعة متنوعة ومتشابكة من المهام والوظائف التي قد يصعب تحديد درجة الأهمية النسبية لكل منها (Mohamed and Lashine ، 2003) (Hornik et.al.،2003)، من جهة ثانية وعليه فإن نتائج هذه الدراسة ستكون ذات اتجاهين متعاكسين هما : إما أن تكون مؤيدة لاعتقاد الباحث وبذلك ستقدم تفسير على جانب كبير من الأهمية في تحليل أسباب فجوة التوقعات التي يتساءل البعض عنها ما اذا كانت حقيقية ام وهم Ojo، 2006 ، وإما أن تكون داحضة لذلك الاعتقاد وبذلك يمكن الاعتماد عليها في معارضة رأي الباحثين باعتبار عوامل الخبرة والمعرفة المحاسبية ومركز التحكم والتفكير التحليلي وغيرها من العوامل السلوكية ، هي من العوامل الرئيسية للأداء الناجح والمتميز للمراجع .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين :

1 – التأكد من وجود فجوة التوقعات في بيئة التطبيق العراقية وحجم هذه الفجوة.

2 – اختبار تأثير مجموعة من العوامل السلوكية على فجوة التوقعات .

أولاً :- الإطار النظري والدراسات السابقة

أ. فجوة التوقعات :- المفهوم والأسباب :

على الرغم من أن التاريخ الحقيقي لظهور فجوة التوقعات في المراجعة ربما يعود ، كما يرى Al-Duneibat إلى سنة 1885 عندما نادى رئيس معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز بضرورة إيجاد رأي حقيقي للجمهور حول أهمية وقيمة عملية المراجعة وطبيعة مسؤوليات المراجع ، مما يعني ذلك أن توقعات الجمهور من نتائج عملية المراجعة كانت مختلفة عن توقعات المراجع من أدائه[الذنيبات، 2003]، إلا أن ورود مصطلح فجوة التوقعات في أدبيات المراجعة لأول مرة كان في عام 1974 من قبل Liggio في مقالته الشهيرة ذات العنوان «فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع» والذي عَرفَ فيها فجوة التوقعات بأنها الفرق بين مستوى أداء المراجع فيها كما يتصوره ومستوى أدائه كما يتصوره مستخدم مخرجات أدائه Liggio ، 1974 ، ومنذ ذلك الوقت تبذل جهود حثيثة من قبل الباحثين لإيجاد تعريف محدد وواضح المعالم لفجوة التوقعات ،غير أن هذه الجهود لم تفلح في الوصول إلى اتفاق عام حول مفهوم فجوة التوقعات وذلك لتباين وتعدد وجهات النظر المختلفة لمظاهر وأسباب تلك الفجوة. حيث يجد المتتبع للدراسات في هذا الخصوص ثلاثة اتجاهات أساسية في تعريف فجوة التوقعات . يركز الاتجاه الأول على إدراك المجتمع لدور المراجع حيث وصف أنصار هذا الاتجاه أمثال Humphrey.et. al،1993; Sidani،2007; Fadzly and Ahmad، 2004; Schelluch and Gay 2006 فجوة التوقعات بأنها تمثل الشعور بأن أداء المراجعين يختلف عن معتقدات ورغبات مستخدمي التقارير المالية ، وعليه فهي تركز على جانب واحد من الفجوة ، وهو ما يعرف «بفجوة الجهل» حيث اعتبرت جهل الجمهور بطبيعة عملية المراجعة وواجبات ومسؤوليات المراجع هو السبب الأساس وراء ظهور فجوة التوقعات ، لذلك فإن محاولات أولئك الباحثين في معالجة فجوة التوقعات وتضييقها كانت تنصب على أهمية تثقيف المجتمع بدور المراجع ومسؤولياته وطبيعة عملية المراجعة ، إذ رأت تلك الدراسات في تقرير المراجع وسيلة فاعلة لتحقيق هذا الهدف من خلال إضافة بعض الفقرات الخاصة بمسؤوليات المراجع والإدارة . ووفقاً لتعريف هذا الاتجاه فقد صُنفت فجوة التوقعات إلى فجوة المعقولية وفجوة معايير مراجعه وأخيراً فجوة المسؤولية القانونية .أما الاتجاه الثاني فيستند في تعريفه لفجوة التوقعات على النظرية السببية التي تربط فجوة التوقعات بكل من مراجع الحسابات ومستخدمي التقارير المالية ، حيث يرى هذا الاتجاه أن الاختلاف بين الأداء المتوقع لمراجع الحسابات طبقاً لمعايير المراجعة والأداء الفعلي لهم ، إنما سببه يعود إلى الأداء غير الكفء لمراجعي الحسابات بفعل نقص الخبرة والكفاءة المهنية ، او، إهمال في أداء واجباته طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة ، من جهة ، والفهم الخاطئ لأهداف عملية المراجعة من قبل مستخدمي التقارير المالية اللذين يرون في تقرير مراجع الحسابات بأنه عبارة عن تأكيد مطلق بدقه القوائم المالية ، وبالتالي فهو شهادة باستمرار وازدهار الشركة ، من جهة ثانية . وبذلك يرى مؤيدو هذا الاتجاه (Arrington et. al. ، 1983 Porter ، 1993) (الباز ، 1999) بان هذا المدخل إنما يعد مدخلاً صائباً لسهولة تحديد المسؤولية عن

أسباب حدوث فجوة التوقعات ، ومن ثم فض الاشتباكات والاتهامات المتبادلة او المشتركة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية عن المسؤول عن حدوث الفجوة . وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص أسباب فجوة التوقعات وفقاً لهذا الاتجاه إلى :-

أسباب ترتبط بمراجعي الحسابات ومن أمثلتها :

* ضعف كفاءة أداء المراجع ** انخفاض درجة استقلالية المراجع .

أسباب ترتبط ببيئة عملية المراجعة ومن أمثلتها :-

* قصور معايير المراجعة .

** عدم معقولية توقعات مستخدمي التقارير المالية .

*** الفهم الخاطئ لأهداف عملية التدقيق ومسؤولية مراجع الحسابات .

أما الاتجاه الثالث فينبثق من الدراسات السلوكية في مجال المراجعة ، إذ يعتقد أنصاره أمثال Tan et. al ، 2002 ; Monroe and wood liff.1993 ; Mohamed and lashine ، 2003 أن جودة عملية المراجعة لا تعتمد فقط على رفض ظاهرة السلوكيات المخلة بعملية المراجعة ، رغم وصفها أحد أهم الأخطار المحدقة بعملية المراجعة لما يترتب عليها من نتائج تتمثل في عدم مصداقية مخرجات عملية المراجعة ، وإنما أيضاً على مدخلات العملية ذاتها . ويلاحظ المتتبع لدراسات هذا الاتجاه ، التي تعد قليلة وحديثة نسبياً ، إنها تركز بصفة أساسية على التنبؤ بهيكل العلاقات التأثيرية بين كل من الخبرة والمقدرة الذاتية والمعرفة والأداء في مجال صياغة أحكام المراجع فيما يخص تخطيط الاختبارات الأساسية للمراجعة ، وفي مجال الكشف عن أخطاء القوائم المالية بهدف تحديد ماهية مهام عملية المراجعة التي تحتاج إلى خبرة المراجع ، وكيف تؤدي هذه الخبرة إلى زيادة جودة حكمه المهني ومن ثم تقريب توقعات المراجع من توقعات مستخدمي التقارير المالية . كما أن دراسات هذا الاتجاه في مجال تحسين جودة الحكم المهني والرأي الفني للمراجع ، أثارت الانتباه نحو أثر طبيعة واختلاف مهام المراجعة على أداء المراجع وعلاقة ذلك بمعرفته المحاسبية ، حيث وجدت هذه الدراسات أن فجوة التوقعات تزداد كلما زادت صعوبة المهام الموكلة إلى المراجع وانخفضت معرفته المحاسبية ، خاصة إذا كانت المهام الموكلة اليه غير روتينية وتتعلق بقرارات الافصاح وتحديد الأهمية النسبية .

ب- الدراسات السابقة :

يستعرض الباحث في هذا الجزء بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ، وذلك للاستفادة منها في تحديد كيفية التعامل مع هذه المتغيرات وقياسها ، إلى جانب بيان موقع ومكان هذه الدراسة من تلك الدراسات ، وعلى النحو الآتي :

1. دراسة Hyatt and Prawitt ، 2001 والتي كانت بعنوان (مدى التطابق فيما بين هيكلية المراجعة ومصدر التحكم وأثرهما على أداء المراجع) :- تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير هيكلية عملية المراجعة على طبيعة عمل المراجع ، وعلى وجه التحديد تستهدف مدى التطابق بين هيكلية المراجعة وأحد أهم العوامل السلوكية ألا وهو مصدر تحكم الشخصية وتأثيرهما على أداء المراجع ، ولقد استند الباحثان في اشتقاق فرضيتهما إلى طبيعة مصدر التحكم لدى المراجعين عينة الدراسة ، حيث افترضا أن المراجعين اللذين يعملون في مكاتب مراجعة ذات هياكل تنظيمية ممتازة ويتصفون بمركز تحكم خارجي يكون أداؤهم أفضل من أولئك المراجعين اللذين يعملون في مكاتب ذات هياكل تنظيمية غير جيدة أو أقل درجة . أما المراجعين اللذين يتصفون بمصدر تحكم داخلي فلا يتوقع أن يتأثر أداؤهم بدرجة فاعلية الهيكل التنظيمي للمكاتب التي يعملون بها وذلك لاعتقادهم أن لهم تأثير قوي على أدائهم والنتائج التي يرغبون في تحقيقها . وقد جاءت الدراسة مؤيدة لحالة المراجعين ذات مصدر التحكم الخارجي ، أما بالنسبة للمراجعين ذات مصدر التحكم الداخلي فقد بينت النتائج بأن ، أداءهم يكون أفضل في المكاتب التي لا يتوفر فيها هياكل تنظيمية جيدة .
2. دراسة Tan et. al. ، 2002 والتي كانت بعنوان (أثر المهام المعقدة على أداء المراجع : تأثير المعرفة المحاسبية على عملية المراجعة) تعد من الدراسات المعاصرة الهامة التي استهدفت بحث أثر المعرفة المحاسبية – بوصفها أحد المحددات الرئيسة الهامة المؤثرة على ممارسة مهنة المراجعة – على الأداء المتميز لإنجاز المهام المعقدة التي تتسم بنقص المعلومات وعدم توافر قواعد وإجراءات معيارية محددة للأداء يمكن للمراجع أن يسترشد بها ، والتي تلقي عبئاً كبيراً على المراجع للتعرف على القضايا الخاصة بعمله من بين مجموعة الحقائق التي يراها ، وكيفية بلورة هذه القضايا والتعبير عنها ، وقد ركزت على اختبار الخصائص الإدراكية للمراجع التي تعكس اكتسابه للقدر الكافي من المعرفة المحاسبية المكتسبة عن طريق برامج التعليم والتدريب إلى جانب مهارته الشخصية في تنظيم ذاكرته ومقدرته الفطرية على استخدام تلك المعرفة في اتخاذ أحكامه ، وذلك على أساس أنها تكّون مخزوناً أو قاعدة معرفية لأدائه للمهام والوظائف المعقدة بنجاح وفي جميع الظروف والأحوال . وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه كلما زادت صعوبة وتعقيد المهام الموكلة إلى المراجع كلما تتطلب ذلك إلى المزيد من المعرفة والخبرة المحاسبيه ، وبهذا تكون العلاقة طردية بين المهام المعقدة وحاجة المراجع إلى المعرفة والخبرة المحاسبية .
3. دراسة Donnelly et. al ،.2003 وكانت بعنوان «قبول المراجع للسلوك المخل بعملية المراجعة : استخدام نموذج تفسيري للخصائص الشخصية للمراجع» ، ويرى الباحثون في هذه الدراسة أن السلوك المخل بعملية المراجعة ومعدل دوران المراجعين متغيران مصاحبان لانخفاض جودة عملية المراجعة ، فالسلوك المخل بعملية المراجعة مثل (التوقف المسبق لعملية المراجعة قبل اتمامها ،وكذلك جمع الأدلة غير الكافية لعملية المراجعة ، وأيضاً تعديل خطوات وإجراءات عملية المراجعة بشكل غير متعارف عليه وعدم إدراج الوقت) لها تأثيرات سلبية على مخرجات عملية المراجعة ، من

جهة، وأن فهم مصدر التحكم للمراجع يساعد على التوقع بسلوكه تجاه جودة عملية المراجعة ، ومن ثم يمكن لمكاتب المراجعة تنمية المهارات المهنية لهذه الفئة من أصحاب مصدر التحكم وذلك عن طريق برامج مخصصة للتدريب والتطوير ، من جهة ثانية ، وقد انطلق Donnelly وزملاؤه من تلكما الناحيتين ليطوروا نموذجاً يعتمد على المتغيرات السلوكية مثل مصدر التحكم والأداء ومعدل دوران المراجع لعينة من المراجعين تبلغ عددها 106 مراجع يعمل في مختلف مكاتب المراجعة في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد جاءت نتائج الدراسة أن المراجعين الأكثر قبولاً للسلوكيات المخلة بعملية المراجعة هم الذين يتصفون بمصدر تحكم خارجي حيث يكون أداؤهم أقل و معدل دورانهم أعلى من غيرهم من ذوي مصدر التحكم الداخلي ، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن لانخفاض أداء المراجعين – من خلال تقييم ذاتي لأدائهم – توجه مصاحب لقبولهم لسلوكيات متزايدة تؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة مما يتطلب ذلك من قبل إدارات المكاتب تدخلاً مباشراً لمعالجة انخفاض مستوى الأداء في حال اكتشاف هذه الظاهرة ، حيث يرى Donnelly وزملاؤه أنه يمكن قبول مستوى من المثالية في الأداء خاصة في الفترات الموسمية ولكن في نفس الوقت إذا كان هذا المستوى الأدنى من الأداء مصاحباً لتوجه أكبر من قبل المراجعين لقبول السلوكيات المخلة بعملية المراجعة فإن ترك مثل هذه الظاهرة دون اتخاذ أي إجراءات تصحيحية قد يؤدي إلى مشكلة أكبر على مستوى المكتب ككل ، كما استنتج الباحثون أن التدريب المستمر والتوجيه والتطوير قد يساعد على تخفيض السلوكيات المخلة بعملية المراجعة ويرتقي بجودتها .

4. دراسة مفتي ، 2004 والتي بعنوان «أثر الصفات الشخصية للمراجع على جودة عملية المراجعه في ظل التطورات الحديثة لتقنية المعلومات» ،وتهدف هذه الدراسة إلى بحث بعض العوامل السلوكية المؤثرة على السلوكيات المخلة بعملية المراجعة ومدى تأثر مراجعي الحسابات بمثل هذه العوامل وذلك عن طريق دراسة دور تقنية المعلومات بالتداخل مع الصفات الشخصية للمراجع في التأثير على قبول او رفض السلوكيات المخلة بعملية المراجعة ، وذلك على عينة من مراجعي الحسابات في محافظة جده بالمملكة العربية السعودية . وقد جاءت الدراسة بنتائج لا تؤيد أثر مصدر التحكم بمفرده على جودة عملية المراجعة ، رغم أن المراجعين ذا مصدر التحكم الداخلي يرون أن أداءهم أعلى من نظرائهم ذوي مصدر التحكم الخارجي ، وانتمائهم إلى المكاتب التي يعملون بها أكثر من أولئك ذوي مصدر التحكم الخارجي . كما بينت الدراسة أن درجة التفكير التحليلي للمراجعين لا يؤثر على جودة عملية المراجعة بشكل منفرد . ومن نتائج الدراسة ، أيضاً ، أن التداخل بين مصدر التحكم وتقنية المعلومات وأثرها على جودة المراجعة يكون واضحاً في حالة المراجعين اللذين يتصفون بمصدر تحكم داخلي ولديهم قبول أعلى لتقنية المعلومات ، وكذلك الحال مع التداخل بين التفكير التحليلي وتقنية المعلومات وأثرهما على جودة عملية المراجعة حيث وجد أن الجودة تكون أفضل في حالة المراجعين اللذين يتصفون بتفكير تحليلي أعلى ولديهم قبول أعلى لتقنية المعلومات .

5. دراسة النوايسه ، 2008. بعنوان «الحكم على أداء المدقق الخارجي في الأردن في ضوء العوامل الشخصية» وكانت تستهدف تحقيق هدفين أولهما دراسة أثر العوامل الشخصية المتعلقة بأعضاء فريق التدقيق مستوى التأهيل العلمي ، ومستوى التأهيل العملي «الخبرة» ، والرتبة، والعمر على مستوى فاعلية أداء المدقق من خلال أوراق العمل . أما الهدف الثاني فكان يتمثل في دراسة أثر العوامل الشخصية المتعلقة بأعضاء الفريق [مستوى التأهيل العلمي والعملي والرتبة والعمر] على مستوى كفاءة أداء المدقق من خلال أوراق العمل أيضاً. وقد جاءت الدراسة التي أُجريت على 145 من أصل 551 ورقة عمل أنجزها أربعة مدققين رئيسين وثمانية مدققين ، بنتائج تؤيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاءة المدقق وكل من متغيري المستوى العملي والرتبة الوظيفية . كما أثبتت الدراسة وجود علاقة إحصائية معنوية بين درجة فاعلية أداء المدقق وكل من رتبته الوظيفية وعمره ، في حين لا تظهر هذه العلاقة بين درجة فاعلية أداء المدقق الرئيس أو المدقق والمستوى العلمي لكل منهما .

ويظهر التحليل المقارن للدرسات السابقة مع الدراسة الحالية بأن الأخيرة رغم كونها تعد امتداداً لجهود الباحثين في اختبار أثر العوامل السلوكية لكنها تختلف عن سابقاتها في أولا: محاولتها قياس أثر كل من الخبرة ومركز التحكم والتفكير التحليلي على مستوى أداء عملية المراجعة من وجهة نظر كل من المراجعين ومستخدمي التقارير المالية كلاً على حده ، وثانياً : سعيها إلى الكشف عن ما إذا كانت توقعات المراجعين ومستخدمي التقارير المالية تختلف تبعاً لاختلاف تلك المتغيرات السلوكية ، ناهيك عن كون هذه الدراسة تبدو الأولى من نوعها في العراق مع الأقل .

ثانياً :- منهجية الدراسة

أ. مشكلة الدراسة :

مع الأخذ بأهمية العوامل غير السلوكية المختلفة التي حددتها الدراسات السابقة بوصفها أسباباً لحدوث فجوة التوقعات في عملية المراجعة ، إلا أن الباحث يضم صوته إلى أولئك اللذين يرون في التركيبة السايكولوجية للفرد السبب الرئيس لظهور فجوة التوقعات ، وذلك لأنه من الصعب بمكان تحقيق التوافق والاتساق في رأي شريحة معينة من الأفراد حول قضية محددة بالذات ، فكيفما الأمر في توافق اراء شرائح مختلفة من المجتمع . وعليه فإن وجود فجوة التوقعات مرتبط بالمتغيرات الشخصية المتمثلة بالخبرة ومركز التحكم والتفكير التحليلي ، وبالتالي كلما تم الارتقاء بهذه المتغيرات كلما ضاقت وانحصرت فجوة التوقعات في عملية المراجعة ، تلك هي المشكلة التي تبحث فيها الدراسة والتي يجسدها الباحث بالسؤال الاتي : هل تتأثر التوقعات من عملية المراجعة وفقاً لتصورات المراجعين والمستثمرين بمتغيراتهم الشخصية وتجعلها تتباين فيما بينهم ؟؟ .

ب- فرضية الدراسة :

تستند الدراسة على اختبار فرضية أساسية مفادها:

«لا يوجد اختلاف ذات دلالة إحصائية بين التوقعات من وجهه نظر مراجع الحسابات أو مستخدم التقارير المالية بسبب اختلاف الخبرة ومركز التحكم والتفكير التحليلي ، وبالتالي لا يتوقع أن يكون لهذه المتغيرات أثر على تباين وجهتي النظر حول التوقعات ومن ثم حدوث الفجوة».

جـ- متغيرات الدراسة وطريقة قياسها :

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها على الوجه الأكمل قام الباحث بتحديد المتغيرات التابعة والمستقل للدراسة وطريقة قياس كل منها وعلى النحو الاتي :

1. التوقعات من عملية المراجعة : يستخدم الباحث لقياس التوقعات من عملية المراجعة وفقاً لوجهة نظر كل من المراجعين ومستخدمي التقارير المالية ، مقياس Portor ، 1993 الذي استخدمته في دراستها التجريبية للتنبؤ بحالات الفشل المراجعي المسببة لفجوة التوقعات والذي يتكون من 25 بنداً موزعةً على ثلاثة انواع من الفجوات الفرعية ، وهي فجوة المعقولية وتشمل على عشر بنود وفجوة معايير المراجعة وتتضمن ثمانية بنود ، وأخيراً فجوة أداء المراجع التي تقاس بسبعة بنود . وللتعبير عن جملة المقياس استخدم الباحث معيار ليكرت ذي النقاط الخمسة التي تتراوح القياسات فيه بين خمس نقاط وتعني «أتفق بدرجة كبيرة جداً» ونقطة واحدة تعني «أتفق بدرجة منخفضة جداً» .وبجمع نقاط جمل المقياس وتقسيمها على عددها البالغ (25) جملة يحصل الباحث على متوسط تقدير مستوى التوقعات من عملية المراجعة من وجهة نظر كل فرد من أفراد فئتي عينة الدراسة . أما لحساب التباين في وجهتي النظر حول تلك التوقعات ، فقد قام الباحث بطرح متوسط التوقعات وفقاً لتقدير مراجع الحسابات من متوسط مقدارها وفقاً لتقدير مستخدم التقارير المالية .

2. الخبرة : تعني الخبرة المقدرة التي تعكس الاداء الناجح والكفء لمهمة معقدة من المهام غير النمطية بطريقة متميزة ، وفي تعريف آخر أكثر تفصيلاً تعني الخبرة اكتساب حجم هائل من المعرفة والمهارة الأدائية التي تقود الى الأداء المتميز للمهام النوعية المحددة التي يقوم بها الخبير المهني في مجال معين ، ومن أكثر التعريفات حداثة للخبرة ذلك التعريف الذي قدمه Frederick and Libby ،1986 باعتبارها المقدرة المتفوقة على استيعاب الخبير المهني لكمية كبيرة من المعلومات وتنظيمها وتطويرها من خلال عملية تدريجية متسقة من التجريد لبعد أو مضمون معين للمعلومات ، وذلك على أساس من المعرفة السابقة والإجراءات الاستدلالية التي تقوده إلى إصدار حكمه الشخصي .

ولقد قام العديد من الباحثين بدراسة مضامين ومفاهيم الخبرة وعلاقتها بالأداء والمعرفة اعتماداً على الفصل بين متغيرات المعرفة العقلية والفكرية والعملية التي تنتظم في شكل هيكل او إطار يحدد الخصائص الإدراكية النظرية في مجال محدد ، وبين متغير الأداء الذي يستند الى تصورات عقلية وفكرية مرتبطة

بممارسة المهمة ممارسة عامة Mohamed and Lashine ، 2003 واستناداً الى هذه التفرقة تعرف الخبرة إما على أساس ربطها بمتغير الأداء مباشرةً وإما على أساس ربطها بمتغير المعرفة ، فطبقاً لمدخل ربط الخبرة بالأداء تعرف الخبرة على انها الأداء الناجح والمتميز للمهام المتضمنة للوظائف العامة التي يقوم بها الممارس المهني وتقاس بأحد المعيارين وهما الأول : ويعتمد على مستوى الخبرة المهنية بالاقدمية او بعدد سنوات التي قضاها في ممارسة المهنة والتي ينعكس اثرها على جودة أدائه المهني ، أما المعيار الثاني فيستند الى مقاييس الكفاءة والفاعلية ، إلا أن الرجوع الى الدراسات السلوكية مثل Choo and Trotman ، 1991 يتضح أن التركيز على أساس الأداء بمفرده لا يكون كافياً لدراسة وتحليل مفهوم الخبرة ، حيث يتطلب ذلك الأخذ في الاعتبار أن الأداء المتميز يتحدد على أساس الأفكار والمعلومات التي يكتسبها الخبير المهني في مجال محدد ، ويعني ذلك أن استخدام أساس الأداء بمفرده لتعريف مضمون الخبرة لا ينبغي أن يهمل متغير المعرفة اللازمة لأداء المهام المحددة ، بل على العكس يفترض أن الخبير المهني الذي يكون لديه مستوى معين من الخبرة العامة التي تؤهله لممارسة المهنة ممارسة عامة ، ويكون لديه ايضاً نفس المستوى من المعرفة اللازمة لأداء مهام محددة . وتقاس الخبرة طبقاً لهذا المفهوم بالتأهيل العلمي (التعليم) وبالتدريب والتطوير. ولغرض هذه الدراسة يستخدم الباحث كل من الاتجاهين في تعريف وقياس الخبرة ، حيث سيعتمد ثلاثة معايير هي السنوات التي قضاها الفرد في ممارسة مهنته إن كان مراجع حسابات أم مستثمر ومستوى التحصيل العلمي وعدد الدورات التدريبية والتطويرية التي شارك فيها كل فرد من افراد عينة الدراسة وسيقوم باحتساب متوسط خبرة الفرد بقسمه مجموعة نقاطه من هذه المعايير الثلاث على عددها البالغ ثلاثة معايير ، وذلك استرشاداً بنموذج Gibbims ، 1984. وللتمييز بين اصحاب ذوي الخبرة العالية وذوي الخبرة المتدنية ، قام الباحث باستخراج الوسط الحسابي لمتوسط تقدير خبرة افراد كل فئة من فئتي عينة الدراسة بوصفه الفيصل في التمييز بين اصحاب الخبرة العالية واصحاب الخبرة المتدنية ، حيث صنف الباحث كل فرد كان تقدير خبرته اعلى من المتوسط الحسابي لخبرة فئته على انه من ذوي الخبرة العالية ومن كان تقدير خبرته ادنى من المتوسط الحسابي لفئته صُنِفَ على انه من ذوي الخبرة المتدنية وعلى أساس ذلك حددت شريحة الخبرة العالية وشريحة الخبرة المتدنية في كل فئة من فئتي عينة الدراسة وكما يظهرها الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): تبويب أفراد عينة الدراسة حسب درجة الخبرة

فئة العينة / فئة الخبرة	مراجعون	مستثمرون
الأفراد ذوو الخبرة العالية	23	19
الأفراد ذوو الخبرة المتدنية	17	21

3. **مركز التحكم:** يوصف مركز التحكم بانه احد ابعاد الشخصية المهمة في الدراسات السلوكية ويتعلق بمدى تحكم الفرد او عدم تحكمه بالأحداث المحيطة به ، فالافراد من ذوي مركز التحكم الداخلي هم افراد يعتقدون أن الاحداث تنتج بشكل رئيسي من سلوكهم واعمالهم، أما الافراد من ذوي مركز التحكم الخارجي فيعتقدون الاحداث تنتج عن الصدفة والقدر والحظ ، وقد برزت اهمية دراسة هذا المتغير في فكر المحاسبة الادارية المعاصر بدراسة 1982 ، Brownell عندما فحص اثر عامل مركز التحكم على نوع الاثر الذي تحدثه عملية المشاركة في اعداد تقديرات الموازنة على كل من الأداء الوظيفي ورضا العاملين ، مروراً بدراسة 1986 ., Licata et . al التي هدفت فحص اثر مركز التحكم في شخصية المدير ومدى تفاعله مع عملية المشاركة في اعداد تقديرات الموازنة ، أما في ادبيات المراجعة فتعد دراسة 1994 ، Kinici and Vecchio من أوائل الدراسات التي استخدمت هذا المتغير عندما بحثت في أسباب انتماء مراجع الحسابات الى المكتب الذي يعمل به ، من عدمه ، ثم توالت الدراسات التي حاولت فحص تأثيره على أداء عملية المراجعة مثل دراسة 2001 ، Hyatt and Prawitt ودراسة Donnelly .et .al., 2003

ولغرض اختبار أثر هذا المتغير في هذه الدراسة، يستخدم الباحث المقياس الذي استخدمه Donnelly وزملاؤه الذي يعد تطوير لمقياس Rottor ، ويتكون هذا المقياس من خمس عشرة جملة تقيس بمجموعها نوع مركز التحكم لافراد عينة الدراسة حيث تُصَنف الافراد الذين يحصلون على اقل من نصف درجة المقياس على انهم افراد من ذوي مركز التحكم الخارجي ، أما الافراد الذين يحصلون على اكثر من نصف درجة المقياس فيوصفون على انهم من ذوي مركز التحكم الداخلي ، علماً ان أجابات الافراد عن جمل هذا المقياس تقاس بمعيار ليكرت التي تتراوح القياسات فيه بين نقطة واحدة وتعني اعترض بشدة ، وخمس نقاط وتعني أوافق بشدة . وسيتم حساب تقدير كل فرد وفقاً لهذا المقياس بجمع نقاط جمل المقياس وتقسيمها على عددها البالغ خمس عشرة جملة . ويوضح الجدول رقم (2) تبويب افراد فئتي عينة الدراسة وفقاً لمقياس مركز التحكم .

جدول رقم (2): تبويب أفراد عينة الدراسة حسب مقياس مركز التحكم

مركز التحكم / فئة العينة	مراجعون	مستثمرون
مركز تحكم داخلي	29	22
مركز تحكم خارجي	11	18

4. **مستوى التفكير التحليلي:** يعرف التفكير التحليلي بانه قدرة الفرد على تحليل الامور المعقدة الى جزيئات يمكن فهمها وادراكها بحيث يسهل اتخاذ القرار المناسب بشأنها ، ويصف علم النفس التربوي التفكير التحليلي بانه يمثل الحاسة السادسة لدى الفرد ويعكس مدى اتقانه لعمله . ولفحص اثر هذا

المتغير يستخدم الباحث المقياس الذي قام بتطويره مفتي ، 2004 والمكون من سبع جمل تقيس بمجموعها مستوى التفكير التحليلي لدى افراد عينة البحث وذلك من خلال جمع تقديرات اجابات كل فرد عن جمل المقياس التي تم التعبير عنها بمعيار ليكرت الخماسي وتقسيمها على عددها البالغ سبع جمل . أما التمييز بين الإفراد الذين يتمتعون بمستوى عال من التفكير التحليلي عن اولئك الذين لديهم قدرة اقل في الفهم والتحليل والإدراك ، فقد استخدم الباحث نفس المنهج المتبع في التمييز بين أصحاب الخبرة العالية وأصحاب الخبرة المتدنية ، ويعرض الجدول رقم (3) وصف لإفراد فئتي عينة الدراسة وفقاً لمقياس التفكير التحليلي .

جدول رقم (3): تبويب أفراد عينة الدراسة حسب مقياس التفكير التحليلي

فئة العينة / مستوى التفكير التحليلي	مراجعون	مستثمرون
الافراد ذوو مستوى عال من التفكير	18	16
الافراد ذوو مستوى متدني من التفكير	22	24

د- عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما فئة المراجعين الذين يعملون في مكاتب المراجعة وفئة المستثمرين أما الفئة الاولى فيبلغ حجم مجتمعها 139 فرداً، وذلك حسب نشرة مراقبي الحسابات المجازين لعام 2008 الصادرة عن مجلس مهنة مراقبي الحسابات بالعراق . أما الفئة الثانية فقد تَمَثَلَ مجتمعها في المتعاملين في سوق العراق للاوراق المالية لشهري تشرين الثاني وكانون الأول لسنة 2008 والبالغ عددهم 1891 فرداً ، وان الذين تنطبق عليهم مواصفات عينة الدراسة من هذا المجتمع 335 فرداً . والجدير بالذكر ان سبب اختيار الباحث مفردات عينة المستثمرين من هذين الشهرين يعود إلى وضوح معالم أداء الشركات لسنة 2008 فيهما ، مما يعني نضوج قرارات المستثمرين فيهما بشان الاحتفاظ بمحفظتهم الاستثمارية او التخلي عنها واستبدالها باخرى ، حيث اكدت العديد من الدراسات مثل (الفضل ، 2007) أن توجهات المستثمرين في الاسواق المالية تبدأ تتحدد في الربع الأخير من كل سنة وتنتهي في منتصف الربع الأول من السنة التالية وذلك لوضوح معالم أداء الشركة خلاله ومدى قدرتها في تحقيق الأرباح من عدمه ، مما يعني أن المتعاملين في السوق في هذه الفترة يكون اغلبهم من المستثمرين وليس من المضاربين ، وهو ما يسعى اليه الباحث في اختيار عينته من هذه الشريحة .

وقد سحب الباحث من تلكم المجتمعين 40 فرداً من كل منهما أي بواقع 28.8% من المجتمع الاول وبنسبة 12% من المجتمع الثاني . ويعرض الجدول (4) وصف لهذه العينة ، اذ يبين ان اختيار الباحث لعينة دراسته ، كان بعناية فائقة لكي يمكن الاعتماد على آرائهم في اختبار فرضية دراسته ومن ثم تحقيق اهدافها ، اذ يكشف الجدول المذكور ان الحد الادنى لمستوى التأهيل العلمي لمفردات فئتي عينة الدراسة لا يقل عن بكلوريوس محاسبة وذلك لكي يتمكن من فهم معنى فجوة التوقعات وبالتالي جمل المقاييس ، كما يظهر الجدول ان الحد الادنى لمدة عملهم في مجال تخصصهم لا يقل عن ثلاث سنوات وانهم قد انخرطوا بدورات تدريبية وتأهيلية لتطوير قابلياتهم الوظيفية والمهنية على الأقل دورة واحدة خلال مدة عملهم . كما يبدو من الجدول ان الباحث كان شديد الحرص لجعل نسبة مشاركة الجنسين متقاربة في عينته وذلك لالغاء اثر الجنس على الاجابات وخاصة على استمارة مركز التحكم . وقد قام الباحث بالاشراف على عملية توزيع الاستمارات الخاصة بالاستبيان ، وذلك لضمان صلاحيتها للتحليل والاختبار ، لهذا كانت نسبة الاستجابة تبلغ 100% لكلا الفئتين .

و- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الاختبار :

يستخدم الباحث لغرض اختبار فرضيته الاساليب الاحصائية الاتية :

1 - اختبار Chi-squared لاختبار مدى تطابق التوقعات وفق ما يتصوره كل من المراجع والمستثمر من عملية المراجعة وذلك بهدف بيان وجود تباين ذات دلاله احصائية بين توقعات الفئتين من عدمه .

2 - اختبار Man- whiney واختبار Kolmogrove-smirnov لفحص تأثير اختلاف المتغيرات السلوكية السابقة الذكر بين فئتي العينة على حجم توقعات كل من المراجعين والمستثمرين حيث سيتم اجراء أربعة اختبارات لكل متغير من المتغيرات السلوكية الثلاث.

جدول رقم (4) : وصف مفردات عينة الدراسة

معيار وصف العينة		مراجعون	مستثمرون
التأهيل العلمي	بكلوريوس محاسبة	10	19
	دبلوم عالي محاسبة	9	13
	ماجستير محاسبة	20	8
	دكتوراه محاسبة او ما يعادلها	2	-
مدة الخدمة الوظيفية	ثلاث سنوات	11	4
	اكثر من 3 سنة الى 5 سنة	15	6
	اكثر من 5 سنة الى 8 سنة	10	11
	اكثر من 8 سنة الى 10 سنة	3	9
	اكثر من 10 سنوات	1	10
الدورات التدريبية	دورة تدريبية واحدة	15	12
	دورتين تدريبيتين	10	13
	ثلاث دورات تدريبية	1	8
	اربع دورات تدريبية	8	3
	خمس دورات فاكثر	6	4
نوع الجنس	ذكور	23	22
	اناث	17	18

ثالثاً : نتائج الدراسة

أ - تحليل النتائج الخاصة بتوقعات فئتي عينة الدراسة :

يبدو من الجدول رقم (5) الذي يعرض متوسطات تقديرات إجابات أفراد فئتي عينة الدراسة على جمل مقياس فجوة التوقعات يبدو التباين واضحاً بين توقعات المستثمرين وتوقعات المراجعين من عملية المراجعة ، حيث بلغ مقدار توقعات الفئة الاولى 9.8 نقطة بينما بلغ مقدار توقعات الفئة الثانية 7.89 نقطة أي بفارق 1.91 مما يعني وجود فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في العراق . كما يمكن للمتفحص لهذه النتائج ان يلاحظ بان التباين لم يقتصر على التوقعات الكلية وانما شمل ايضاً التوقعات الفرعية ، فبمقارنة متوسط فجوة المعقولية وفقاً لتقديرات المستثمرين مع تقديرات المراجعين لهذه الفجوة يلاحظ ان هناك فعلاً فجوة جهل اذ تكشف نتائج هذه الفجوة ان ما يتوقعه المستثمرون من المراجعين وعملية المراجعة عموماً هو اكبر بكثير من مسؤوليات المراجع خاصة فيما يخص التقرير للسلطات المختصة عن حالات الاختلاس والسرقة والتلاعب وعدم الإلتزام بالقوانين والأنظمة لأن مسؤوليات المراجع تجاه مثل

هذه الحالات يتمثل في التقرير والافصاح عنها فقط وليس ابلاغ السلطات المختصة . والحال كذلك مع فجوة المعايير والاداء ، فالتزام المراجع بمعايير المراجعة والسلوك المهني لا يعني كثيراً للمستثمرين قياساً بسعي المراجع نحو الإفصاح عن المركز المالي للشركة وربحها والكشف عن مواطن الخلل والضعف في الاداء ، وذلك للارتباط الشديد لتلك الجوانب بحيثيات قراراتهم الاستثمارية في السوق المالي ، وبالتالي فمن الطبيعي ان يتوقع المستثمرون من عملية المراجعة المزيد من الاداء وباتجاه اعطاء تأكيد مطلق عن صحة ودقة المعلومات المالية ، وليس كما يتوقع المراجعون من المستثمرين ان يدركوا ويفهموا ان عملية المراجعة تتم في ضوء معايير المراجعة وتعتمد في كثير من الاحيان على الحكم الشخصي للمراجع وان هدفها الخروج بتأكيد معقول عن مدى حقيقة وعدالة المعلومات المالية . والجدير بالذكر ان نتائج اختبار chi-squared جاءت مؤكدة وجود حالة التباين بين توقعات افراد فئتي العينة بمستوى معنوية 3.4%

جدول رقم (5): نسبة تأثير حالات الفشل المراجعي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة

نوع فجوة التوقعات	تفاصيل فجوة التوقعات	متوسط اجابات المراجعين	متوسط اجابات المستثمرين
فجوة المعقولية	التقرير للسلطات المختصة عن سرقة الموظفين لاصول الشركة	1.85	3.15
	الافصاح في تقرير المراجعة عن سرقة الموظفين لاصول الشركة	3.15	3.85
	ضمان قدرة الشركة على سداد جميع ديونها والتزاماتها المالية	2.75	4.15
	اكتشاف التصرفات غير القانونية لموظفي الشركة والتي ليس لها تأثير مباشر على حسابات الشركة	1.45	2.1
	التقرير للسلطات المختصة عن التصرفات غير القانونية لموظفي الشركة والتي ليس لها تأثير مباشر على حسابات الشركة	1.30	2.15
	ضمان دقة القوائم المالية وخلوها من الاخطاء	2.15	4.25
	التقرير للسلطات المختصة عن مخالفات الشركة للقوانين والانظمة المالية	1.85	2.35
	التقرير عن مدى عدالة وصدق المعلومات غير المالية	3.15	1.85
	التقرير عن كفاءة وفاعلية ادارة الشركة	3.85	4.25
	الفحص والتقرير عن مدى صحة كل عملية في الشركة	1.15	2.2
	متوسط تأثير فجوة المعقولية	2.27	3.03

فجوة معايير المراجعة	التقرير للسلطات المختصة عن التحريفات المعتمدة في القوائم المالية	1.8	3.11
	الفحص والتقرير عن نظم الرقابة الداخلية	3.45	2.95
	التقرير للسلطات المختصة عن اختلاسات الادارة لاصول الشركة	1.6	3.15
	التقرير للسلطات المختصة عن التصرفات غير القانونية بالشركة	1.55	3.10
	التقرير عن مدى عدالة التنبؤات المالية بالشركة	3.15	3.45
	مراجعة التقارير المرحلية للشركة	2.7	2.8
	التقرير للسلطات المختصة عن الشكوك بوجود تلاعب في الشركة	1.3	3.11
	التقرير للسلطات المختصة عن قدرة الشركة على الاستمرار	1.8	4.15
	متوسط تأثير فجوة معايير المراجعة	2.17	3.23
فجوة أداء المراجع	الافصاح في التقرير عن الشكوك في قدرة الشركة على الاستمرار	3.65	4.18
	الافصاح في التقرير عن اختلاسات الإدارة لأصول الشركة	3.50	3.12
	الافصاح في التقرير عن التحريفات المعتمدة في القوائم المالية	3.6	3.95
	الافصاح في التقرير عن التصرفات غير القانونية ذات التأثير المباشر على حسابات الشركة	3.35	3.87
	اكتشاف سرقة الإدارة لأصول الشركة	3.45	3.22
	اكتشاف التصرفات غير القانونية لموظفي الشركة والتي لها تأثير مباشر على حسابات الشركة	3.35	3.35
	اكتشاف سرقة الموظفين لأصول الشركة	3.25	3.10
	متوسط تأثير فجوة أداء المراجع	3.45	3.54
	التوقعات الكلية	7.89	9.8

ب- تحليل نتائج اختبار تأثير الخبرة عل فجوة التوقعات :

ابتداءاً لابد من الإشارة إلى أن الوصف الاولي المقارن لنتائج تأثير الخبرة على توقعات أصحاب الخبرة العالية من المراجعين والمستثمرين والمدرجة في الجدول رقم (6) يظهر ان متوسط توقعات اصحاب الخبرة العالية من المراجعين ، هو ، اقل من متوسط تقديرات توقعات ذوي الخبرة المتدنية لذات الفئة من عينة الدراسة ، مما يعني ذلك قلة إدراك الشريحة الثانية لمسؤولياتهم المهنية وفهمهم لأهداف عملية المراجعة وذلك بدلالة اعتقادهم بأهمية أداء بعض الواجبات التي لا تعد من مسؤولياتهم الأخلاقية أو القانونية تجاه الزبائن . والحال كذلك مع فئة المستثمرين حيث يتضح من الجدول انه رغم قرب متوسط تقديرات توقعات

جدول رقم (6) : وصف توقعات فئتي عينة الدراسة حسب مستوى الخبرة

مستوى الخبرة / متوسط التوقعات لفئة	المراجعون	المستثمرون
الخبرة العالية	6.63	7.2
الخبرة المنخفضة	9.15	12.4

شريحة الخبرة العالية من هذه الفئة الى متوسط تقديرات ذات الشريحة من فئة المراجعين ، الا انها أقل بكثير من متوسط تقديرات شريحة الخبرة المتدنية لنفس فئتها ، مما يشير إلى أن شريحة الخبرة العالية من هذه الفئة تتصف بقدرات استثنائية تجعلها لا تبالغ في تقدير ما هو مطلوب من المراجع وعملية المراجعة وانهم على درجة من المقدرة يمكنهم التمييز بين أهمية المعلومات المالية ودرجة ارتباطها بقراراتهم الاستثمارية وان هناك أهمية نسبية لبنود التقارير المالية وحدود لمسؤوليات المراجع .

في الحقيقة ان هذا الوصف التحليلي قد يكون ، للوهلة الأولى ، مؤشراً لوجود تأثير بمستوى الخبرة في تقدير توقعات كل من المراجعين والمستثمرين ، الا ان ذلك لا يكفي لإطلاق حكماً علمياً على ذلك الأثر وانه لابد من إجراء المزيد من الاختبار وذلك على النحو الآتي :

1 - اختبار تأثير الخبرة في كل فئة من فئتي عينة الدراسة :- توضح نتائج اختبار كل من M-W و K-S بأن هناك تأثيراً لتباين خبرة الأفراد في كل فئة من فئتي الدراسة على تقديراتهم المتوقعة من عملية المراجعة ، مما يعني رفض الفرضية فيما يخص عدم وجود اثر لمتغير الخبرة على توقعات الأفراد من كلا الفئتين ، وبالتالي من الممكن ان يكون هذا المتغير احد الاسباب السلوكية المؤدية لحدوث فجوة التوقعات .

2 - اختبار تأثير تماثل خبرة الأفراد بين فئتي العينة :- يختبر الباحث في هذه الفقرة تأثير الخبرة على توقعات الأفراد في الشريحة المتماثلة من فئتي عينة الدراسة ، وقد جاءت نتائج هذا الاختبار والمدرجة في الجدول رقم (7) مؤكدة وجود التباين بين توقعات المراجعين والمستثمرين حتى في حالة تماثل مستوى الخبرة ، اذ بينت نتائج اختبار H-W و K-S رفض الفرضية فيما يخص هذه الفقرة .

3 - اختبار تأثير عدم تماثل خبرة الأفراد :- لم تكن نتائج الاختبار في هذه الحالة مختلفة عن سابقاتها وانما مؤكدة لها وبذلك يمكن الاستنتاج ان متغير الخبرة احد الأسباب الهامة في حدوث فجوة التوقعات.

جدول رقم (7) : نتائج اختبار تأثير متغير الخبرة

الاختبارات / التفاصيل		اختبار W-M القيمة المحسوبة	اختبار W-M مستوى المعنوية	اختبار S-K القيمة المحسوبة	اختبار S-K مستوى المعنوية	قاعدة القرار
تأثير الخبرة في كل فئة على حده	تأثير تباين الخبرة في فئة المراجعين	98	3.1	112	1.5	ترفض الفرضية
	تأثير تباين الخبرة في فئة المستثمرين	103	2.8	125	2.7	ترفض الفرضية
تأثير تماثل الخبرة بين افراد الفئتين	تأثير التماثل في الخبرة العالية	118	4.6	144	3.6	ترفض الفرضية
	تأثير التماثل في الخبرة المنخفضة	93	3.4	132	4.1	ترفض الفرضية
تأثير عدم تماثل الخبرة بين افراد الفئتين	شريحة الخبرة العالية للمراجعين مع شريحة الخبرة المنخفضة للمستثمرين	139	2.9	157	3.7	ترفض النظرية
	شريحة الخبرة المنخفضة للمراجعين مع شريحة الخبرة العالية للمستثمرين	76	1.4	122	4.4	ترفض النظرية

جـ - تحليل نتائج تأثير مركز التحكم على فجوة التوقعات :

يكشف الجدول رقم (8) الذي يوضح متوسط إجابات أفراد فئتي عينة الدراسة حول توقعاتهم من عملية المراجعة وفقاً لنوع مركز التحكم بأنه لا يوجد فارق كبير بين متوسط توقعات المراجعين من ذوي مركز التحكم الداخلي وذوي مركز التحكم الخارجي . أما بالنسبة للمستثمرين فالحال مختلف اذ بين الجدول المذكور تبايناً واضحاً في متوسط تقديرات أفراد هذه الفئة ، حيث تجاوزت تقديرات توقعات أصحاب ذوي مركز التحكم الداخلي تقديرات ذوي مركز التحكم الخارجي بحوالي 5.8 نقطة ، مما يعني ذلك ان أصحاب مركز التحكم الداخلي يرغبون في الحصول على اكبر قدر من المعلومات لتقليل دور الصدفة والحظ وتخفيض درجة عدم تأكدهم في عملية اتخاذ قراراتهم النابعة من إيمانهم الشديد بان القرارات الرشيدة هي نتيجة للسلوك الرشيد وليس للصدفة او الحظ .

وتؤكد نتائج اختبار M-W و K-S اللذين أجراهما الباحث تلك القراءة حيث تؤيد عدم وجود اختلاف في تقديرات أفراد فئة المراجعين تبعاً لاختلاف مركز تحكمهم الشخصي ، وتثبت وجوده في فئة المستثمرين .

ولمعرفة اختلاف تأثير مركز التحكم بين توقعات أفراد الفئتين قام الباحث بالاختبارين الآتيين :

جدول رقم (8): وصف توقعات فئتي عينة الدراسة حسب مركز التحكم

نوع مركز التحكم / متوسط التوقعات لفئة	المراجعون	المستثمرون
مركز تحكم داخلي	7.22	12.7
مركز تحكم خارجي	8.76	6.9

1. اختبار تأثير تماثل مركز التحكم لافراد فئتي العينة :- جاءت نتائج هذا الاختبار والمدرجة في الجدول رقم (9) موضحة وجود اختلاف ذات دلالة إحصائية معنوية قوية بين توقعات افراد ذوي مركز التحكم الداخلي لفئة المراجعين وتوقعات نفس الشريحة من فئة المستثمرين ، بينما لم تظهر النتائج ذلك الاختلاف بين تقديرات شريحة مركز التحكم الخارجي لكلا الفئتين ، مما يعني ان عمل المراجعين من هذه الشريحة يعتمد الى حد ما على الصدفة والحظ والقدر بجانب الاسترشاد بمعايير المراجعة والحكم الشخصي على عكس شريحة ذوي مركز التحكم الداخلي اللذين يرون استناداً على قدراتهم المهنية ان كثير من احتياجات مستخدمي التقارير المالية هي متطلبات غير معقولة وتخرج عن طبيعة واهداف عملية المراجعة ومهام ومسؤوليات المراجع .

2. اختبار تأثير عدم تماثل مركز التحكم للافراد :- تشير نتائج اختبار M-W و K-S المدرجة في الجدول رقم (9) عدم وجود اختلاف ذات دلالة احصائية بين تقديرات شريحة مركز التحكم الخارجي لفئة المراجعين وتوقعات شريحة مركز التحكم الخارجي لفئة المستثمرين ، وكذلك الحال بين توقعات شريحة مركز التحكم الداخلي لفئة المراجعين وتوقعات شريحة مركز التحكم الخارجي لفئة المستثمرين.

ويعزو الباحث هذه النتائج بالنسبة لشريحة مركز التحكم الداخلي لفئة المراجعين وشريحة مركز التحكم الخارجي لفئة المستثمرين ، الى المهنية العالية التي يعمل بها شريحة المراجعين ، والتي بسببها تم تركيزهم على بعض جمل المقياس وإعطائها أهمية بنسبة اكبر قياساً بالجمل الأخرى من المقياس وذلك لإيمانهم بارتباط تلك الجمل بطبيعة المهام التي يقومون بها وواجباتهم المهنية ، وبفعل تلك المهنية العالية تدنى متوسط توقعاتهم لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية الى حد جاء متسق بدرجة كبيرة مع متوسط توقعات شريحة مركز التحكم الخارجي لفئة المستثمرين التي يتميز أصحابها باعتمادهم على الحظ والصدفة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل اكبر من اعتمادهم على المعلومات المالية ومخرجات عملية المراجعة والتي بسبب تلك الميزة جعلت متوسط توقعاتهم تقترب وتتسق الى حد كبير مع متوسط توقعات شريحة مركز التحكم الداخلي لفئة المراجعين ، وبالتالي ظهور النتيجة بهذه الصورة.

جدول رقم (9) : نتائج اختبار تأثير متغير مركز التحكم

التفاصيل / الاختبارات		اختبار W-M القيمة المحسوبة	اختبار W-M مستوى المعنوية	اختبار S-K القيمة المحسوبة	اختبار S-K مستوى المعنوية	قاعدة القرار
تاثير مركز التحكم في كل فئة على حدة	تأثير تباين مركز التحكم في فئة المراجعين	288	8.4	271	9.3	تقبل الفرضية
	تأثير تباين مركز التحكم في فئة المستثمرين	91	1.7	135	4.2	ترفض الفرضية
تأثير تماثل مركز التحكم بين افراد الفئتين	تأثير التماثل في مركز التحكم الداخلي	176	3.7	155	2.4	ترفض الفرضية
	تأثير التماثل في مركز التحكم الخارجي	261	9.7	273	11.4	تقبل الفرضية
تأثير عدم تماثل مركز التحكم بين افراد الفئتين	شريحة مركز التحكم الداخلي للمراجعين مع شريحة مركز التحكم الخارجي للمستثمرين	264	10.6	249	8.8	تقبل النظرية
	شريحة مركز التحكم الخارجي للمراجعين مع شريحة مركز التحكم الداخلي للمستثمرين	81	11.4	94	7.6	تقبل النظرية

أما تفسير الباحث لنتيجة علاقة متوسط توقعات افراد مركز التحكم الخارجي لفئة المراجعين مع متوسط توقعات افراد مركز التحكم الداخلي لفئة المستثمرين ، فيستند على إيمان أصحاب مركز التحكم الخارجي لفئة المراجعين بالحظ والصدفة الذي جعلهم ميالون الى المزيد من الإفصاح والتقرير عن الأحداث والمعلومات المالية ،مما جعل من هذه الحالة سبباً لتقريب وجهات نظرهم حول حاجة المستثمرين للمعلومات من وجهة نظر شريحة مركز التحكم الداخلي لفئة المستثمرين اللذين يتميزون باستخدامهم المفرط لمخرجات عملية المراجعة بهدف ترشيد قراراتهم الاستثمارية التي يرون فيها بأنها مرآة لقدراتهم وإمكانياتهم وخبراتهم المهنية .

د- تحليل نتائج اختبار تأثير مستوى التحليل التفكيري على فجوة التوقعات :

يكشف الوصف الاولي لمتوسط تقديرات افراد شريحتي ذوي المستوى العالي والمستوى المنخفض من التفكير التحليلي في كلا الفئتين ، والمدرجة في الجدول رقم (10) ، يكشف عن وجود فجوة كبيرة لا تقل اهميتها عن فجوة تأثير الخبرة ، حيث بلغ التباين بين متوسط تقديرات ذوي المستوى العالي والمستوى المتدني من التفكير التحليلي في فئة المراجعين حوالي 3.62 نقطة وفي فئة المستثمرين 5.66 نقطة ، وهذا يعني ان لهذا المتغير أثراً في توقعات المراجعين والمستثمرين على حد السواء وبالتالي على فجوة التوقعات ، ولمزيد من

التحقق قام الباحث بالاختبارين الآتيين :

جدول رقم (10): وصف توقعات فئتي عينة الدراسة حسب مستوى التفكير التحليلي

مستوى التفكير التحليلي / متوسط التوقعات لفئة	المراجعون	المستثمرون
مستوى عال	6.08	6.97
مستوى منخفض	9.7	12.63

1. **اختبار تأثيرتماثل مستوى التفكير التحليلي لافراد فئتي العينة :** لقد جاءت نتائج الاختبار الاحصائي بعدم وجود تباين ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات افراد فئتي عينة الدراسة لكلا الشريحتين المتماثلتين أي لا يوجد فروقات في تقديرات افراد شريحة المستوى العالي من التفكير التحليلي لفئتي عينة الدراسة وكذلك شريحة المستوى المتدني من التفكير التحليلي . ولاشك ان هذه النتيجة غير متوقعة وربما تكون غير مقبولة من الناحية العلمية، غير ان قيام الباحث بتحليل مكونات افراد كل من الشريحتين في فئتي العينة ، عكس ذلك التصور وجعل هذه النتيجة مقبولة من الناحية المنطقية ، لانه وجد عند التحليل ان نسبة اصحاب الخبرة العالية في شريحة المستوى العالي من التفكير التحليلي لفئة المراجعين تشكل حوالي 89% ونسبة اصحاب مركز التحكم الداخلي من هذه الشريحة حوالي 94% ،مما يعني ان توقعات هذه الشريحة (شريحة ذات المستوى العالي من التفكير التحليلي) من عملية المراجعة لابد وان تكون متقاربة من توقعات افراد نفس الشريحة من فئة المستثمرين الذين يظهر تحليل مكوناتهم ، كما هو مبين في الجدول رقم (11) هيمنة نسبة اصحاب الخبرة العالية ونسبة اصحاب ذوي مركز التحكم الخارجي التي تبلغ 68.75% .

والجدير بالذكر ان العكس بالعكس هو الصحيح في تفسير حالة عدم وجود التباين في توقعات افراد شريحة المستوى المنخفض من التفكير التحليلي لفئتي العينة .

جدول رقم (11): نتائج اختبار تأثير متغير التفكير التحليلي

التفاصيل	الاختبارات	اختبار W-M		اختبار S-K		قاعدة القرار
		القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	
تأثير مستوى التفكير التحليلي في كل فئة على حدة	تأثير تباين مستوى التفكير التحليلي في فئة المراجعين	106	2.4	148	3.5	ترفض الفرضية
	تأثير تباين مستوى التفكير التحليلي في فئة المستثمرين	97	3.7	132	1.7	ترفض الفرضية
تأثير تماثل مستوى التفكير التحليلي بين افراد الفئتين	تأثير التماثل في مستوى التفكير التحليلي العالي	97	10.2	145	7.6	تقبل الفرضية
	تأثير التماثل في مستوى التفكير التحليلي المنخفض	181	9.8	213	8.4	تقبل الفرضية
تأثير عدم تماثل مستوى التفكير التحليلي بين افراد الفئتين	شريحة مستوى التفكير العالي لفئة المراجعين مع شريحة مستوى التفكير المنخفض في فئة المستثمرين	118	4.4	145	3.4	ترفض النظرية
	شريحة مستوى التفكير المنخفض في فئة المراجعين مع شريحة مستوى التفكير العالي في فئة المستثمرين	115	2.8	133	2.7	ترفض النظرية

2. اختبار عدم تماثل مستوى التفكير التحليلي لافراد فئتي العينة :- تؤكد نتائج اختبار كل من M-W و K-S وجود تباين ذات دلالة احصائية بين توقعات افراد الشريحة ذات المستوى العالي من التفكير التحليلي في فئة المراجعين وتوقعات افراد الشريحة ذات المستوى المنخفض من التفكير التحليلي في فئة المستثمرين ، مما يعني ان اختلاف مستوى التفكير التحليلي بين الافراد سيؤدي الى حدوث فجوة التوقعات خاصة اذا صاحب ذلك وجود حاله من التناقض في مستوى الخبرة ومركز التحكم كما هو في العينة موضوع البحث ، حيث يلاحظ المتمعن في معلومات الجدول رقم (12) في الوقت الذي تتمتع فيه شريحة مستوى التفكير التحليلي العالي لفئة المراجعين بالخبرة العالية ومركز التحكم الداخلي اللذين يعكسان حالة المهنية العالية في توقعاتهم ، يجد الحال مختلف في شريحة المستوى المنخفض من التفكير التحليلي في فئة المستثمرين حيث هيمنت الخبرة المنخفضة ومركز التحكم الخارجي اللذان يضيفان بظلهما على توقعات الافراد في هذه الشريحة ويجعلها تبتعد كثيراً عن اهداف عملية المراجعة ومسؤوليات المراجع ويضعها في خانة التوقعات غير المعقولية.

جدول رقم (12) : تحليل المتغيرات الشخصية لافراد شريحتي مستوى التفكير التحليلي

التفاصيل / فئة العينة		عدد الافراد حسب مستوى التفكير التحليلي	التحليل حسب الخبرة				التحليل حسب مركز التحكم			
			خبرة عالية		خبرة منخفضة		مركز تحكم داخلي		مركز تحكم خارجي	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
شريحة مستوى التفكير التحليلي العالي	المراجعون	18	16	88.9	2	11.1	17	94.4	1	5.6
	المستثمرون	16	9	56.25	7	42.45	5	31.25	11	68.75
شريحة مستوى التفكير التحليلي المنخفض	المراجعون	22	7	31.8	15	68.2	12	54.5	10	45.5
	المستثمرون	24	10	41.7	14	58.3	17	70.8	7	29.2

اما نتائج اختبار علاقة مستوى التفكير التحليلي المنخفض لفئة المراجعين مع مستوى التفكير التحليلي العالي لفئة المستثمرين ، فقد جاءت كسابقتها مؤيدة لوجود التباين ذات الدلالة الاحصائية ومؤكدة بان اختلاف مستوى التفكير التحليلي ، بوجود حالة الخبرة ومركز التحكم ، يؤدي الى حدوث فجوة التوقعات.

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

أ. الاستنتاجات :

يمكن الخروج من النتائج السابقة للدراسة بالاستنتاجات العملية الاتية :-

1 - طالما ان عملية المراجعة تعتمد على الحكم الشخصي للمراجعين مثلما ترتكز على معايير المراجعة ، وان هؤلاء هم بشر ولهم خصائصهم الشخصية التي لا يمكن تجنب تأثيرها على آرائهم ، فأن من غير المتوقع ان تكون تقديرات توقعاتهم من عملية المراجعة متوافقة تماماً مع توقعات مستخدمي مخرجات هذه العملية ، وعليه فان وجود فجوة التوقعات يعد امراً محتوماً وبالتالي فان وجودها في بيئة التطبيق هو وجود حقيقي وليس وهم .

2 - يعد متغير الخبرة العلمية والمهنية لكل من المراجعين ومستخدمي مخرجات عملية المراجعة من المتغيرات الشخصية الهامة ذات التأثير الواضح في حجم فجوة التوقعات ، حيث بينت النتائج انه كلما زاد التباين في الخبرة كلما كان ذلك مدعاة لأتساع فجوة التوقعات والعكس صحيح ، وعليه لا يجوز تجاهل هذا المتغير عند تفسير فجوة التوقعات او عند البحث عن الأسباب المؤدية لها .

3 - يبدو ان التزام المراجعين في أداء عملية المراجعة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني جعل من تأثير متغير مركز التحكم على توقعاتهم ، اقل حده ، من تأثيره على توقعات مستخدمي مخرجات هذه العملية ، وعليه فان وصف هذا المتغير بأنه من العوامل الشخصية الهامة في خلق فجوة التوقع يعود بالدرجة الأساسية الى دوره في التأثير على توقعات فئة المستثمرين ، ومن ثم لابد من أخذه في الاعتبار عند دراسة فجوة التوقعات.

4 - ان تأثير كل من متغير الخبرة ومركز التحكم في حدوث فجوة التوقعات يكون أوضح من تداخلهما مع بعضهما او مع متغير التفكير التحليلي ، مما يعني عند اخذ هذه المتغيرات الثلاث مع بعضها في الاختبار الإحصائي بأن تؤدي الى نتائج مختلفة عما اذا جرى فحص تأثير كل متغير على حده.

ب- التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها يوصي الباحث الآتي:

1 - قيام الجهات المشرفة على تنظيم المهنة تبني دوراً اكثر فاعلية فيما يتعلق بتثقيف المجتمع بطبيعة عملية المراجعة ودور المراجع وواجباته ومراقبة عمل المراجعين وتفعيل عملية الرقابة على الجودة وذلك بوضع معايير علمية وعملية لقياسها ، وكذلك متابعة عملية التعليم والتدريب للمراجعين الممارسين وكذلك مستخدمي التقارير المالية وبخاصة المستثمرين وذلك لمواكبة مختلف التطورات في مجال المهنة وبما يسهم في زيادة قدراتهم وإمكانياتهم المهنية .

2 - إعادة إجراء هذه الدراسة إما بتوسيع نطاقها لتشمل فئات أخرى من المجتمع مثل المحللين الماليين او الأكاديميين وغيرهم من فئات المجتمع المهتمة بالتقارير المالية ، او بتغير أسلوب فحص تأثير تلك المتغيرات الشخصية على فجوة التوقعات مثل استخدام أسلوب Step by Step او التحليل العنقودي لتحديد مجالات تأثير هذه المتغيرات ، او ، دراسة فجوة التوقعات فيما يتعلق بكل جزء من اجزائها الثلاث مما قد يسهل تحديد أسباب الفجوة بشكل ادق وبالتالي امكانية وصف العلاج المناسب لكل جزء من الفجوة .

3 - وفي اطار الافاق المستقبلية للبحث في موضوع فجوة التوقعات يوصي الباحث بدراسة تأثير عوامل تتعلق بالاستقرار الوظيفي للمراجع والاشراف والرقابة على المراجع والحوافز وجودة هيكل التنظيم لدى مكاتب المراجعة على اداء عملية المراجعة او تقييم اداء المراجع من خلال زيارة مكاتب الشركات الخاضعة للمراجعة لبيان اثر سلوك الزبون وطبيعة نشاطه على توقعات المراجع من ادائه ومدى علاقة ذلك التأثير بفجوة التوقعات .

المراجع

المراجع العربية

الباز ، مصطفى علي ، (1999) ، « استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية : دراسة ميدانية على محافظات القناة في جمهورية مصر العربية « ، المجلة العربية للمحاسبة ، تصدر عن أقسام المحاسبة في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي ، مملكة البحرين ، جامعة البحرين ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص ص : 65 – 106.

الذنيبات ، علي عبد القادر ، (2003) ، « بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها : دليل من الأردن « ، مجلة دراسات : العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، المجلد 30 ، العدد الأول : ص 108 – 127.

السديري ، فهده بنت سلطان والعنقري ، حسام بن عبد المحسن ، (2004) ، « رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنه المراجعة السعودية : دراسة ميدانية « ، مجلة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة ، المملكة العربية السعودية ، المجلد 18 ، العدد الثاني ، ص ص 117 – 151 .

الغامدي ، سالم بن علي والعنقري ، حسام بن عبد المحسن ، (2005) ، " آثار تطبيق برنامج مراقبة جودة الأداء المهني على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية ،مجلة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة ، المملكة العربية السعودية، المجلد 19 ، العدد الثاني ، ص ص 191 – 228 .

النوايسه ، محمد إبراهيم ، (2008) ، " الحكم على أداء المدقق الخارجي في الأردن في ضوء بعض العوامل الشخصية " ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية : سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 11 ، العدد الأول ، ص ص : 37 – 58 .

مفتي ، محمد حسن علي ، (2004) ، " أثر الصفات الشخصية على جودة عملية المراجعة في ظل التطورات الحديثة لتقنية المعلومات : دراسة تطبيقية على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة بمدينة جدة " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، العدد 63 ، ص ص : 369 – 421.

المراجع الإنجليزية :

Arrington ، C.E. ، W.A. Hillison and Paul P. Williams ، (1983) ، The Psychology of Expectation Gap : Why is there so much dispute about Auditor Responsibility ، Accounting and Business Research ، Vol. 13 ، No. 52 ، PP. 24 – 250 .

Al – Twaijiry ، Abdul . rahman A. ، (2008) ، Corperate Auditing Expectation Gaps in Developing Markets : Evidence from Saudi Arabia ، Arab Journal of Administrative Sciences ، Vol. 15 ، No. 3 ، PP. 479 – 501 .

Brownell ، Peter J. ، (1982) ، A Field Study Examination of Budgetary Participation and Locus of Control ، The Accounting Review ، Vol. 57 ، PP. 766 – 777 .

Choo ، F. and K.T. Trotman ، (1991) ، The Relationship Between Knowledge Structure and Judgements for Experticenced and Inexperienced Auditor's ، The Accounting Review ، Vol. 66 ، No. 3 ، PP. 137 - 146 .

Donnelly ، D. ، J. Quirin and D. Bryan ، (2003) ، Auditor Acceptance of Dysfunctional Audit Behavior : An Explanatory Model Using Auditor's Personal Characteristics ، Behavioral Research in Accounting ، Vol. 15 ، PP. 87 – 110 .

Fadzly ، M. and Z. Ahmad ، (2004) ، Audit Expectation Gap : The Case of Malaysia ، Managerial Auditing Journal ، Vol. 19 ، No. 7 ، PP. 897 – 915 .

Frederick ، D. and R. Libby ، (1986) ، Expertise and Auditor's Judgement of Conjunctive Events ، Journal of Accounting Research ، Autumn ، PP. 270 – 290 .

Gibbims ، M. ، (1984) ، Propositions about the Psychology of Professional Judgement in Public Accounting ، Journal of Accounting Research ، No. 22 ، PP. 103 – 125 .

Hayatt ، T.A. and D.F. Prawitt ، (2001) ، Does Congruence Between Audit Structure and Auditors Locus of Control Affect Job Performance ، The Accounting Review ، Vol. 76 ، No. 2 ، PP. 236 – 274 .

Hornik ، S. ، C. Houn – Gee ، G. Klein and J. Jiang ، (2003) ، Communication Skills of IS Providers : An Expectation Gap Analysis from Three Stakeholder Perspectives ، IEEE Transactions an Professional Communication ، Vol. 46 ، No. 1 ، PP. 17 – 35 .

Humphrey ، C. ، P. Moizer and Turley ، (1993) ، The Audit Expectation Gap in Britain : An Empirical Investigation ، Accounting and Business Research ، Vol. 23 ، No. 91a ، PP. 395 – 411 .

Kinicki ، A.J. and R.P. Vecchio ، (1994) ، Influences on the Quality of Supervisor – Subordinate Relations: The Role of Time Reassure ، Organizational Commitment and Locus of Control ، Journal of Organizational Behavior ، PP. 75 – 82 .

Licata ، Michael P. ، Robert H. Strawser and Robert B. Welker ، (1986)، A Note on Participation in Budgeting and Locus of Control، The Accounting Review ، Vol. 61 ، No. 1 ، PP. 122 – 127 .

Liggio ، C. D. ، (1974) ، The Expectation Gap : The Accountant's Legal Waterloo، CPA Journal ، Vol. 3 ، No. 3 ، PP. 27 – 54 .

Mohamed ، E. and S. Lashine ، (2003) ، Accounting Knowledge and Skills and the challenges of a Global Business Environment ، Managerial Finance ، Vol. 29 ، No. 7 ، PP. 3 – 16 .

Monroe، G. and D. Woodliff ، (1993)، The Effect of Education on the Audit Expectation Gap، Accounting and Finance ، Vol. 33 ، No. 2 ، PP. 61 – 78.

Ojo ، Marianne ، (2006)، Eliminating the Audit Expectations Gap: Myth or Reality، Online at : http :// mpra. ub. uni-muenchen. De/232/.

Porter ، B. ، (1993) ، An Empirical Study of the Audit Expectation Performance Gap، Accounting and Business Research، Vol. 24 ، No. 93 ، PP. 49 – 68 .

Schelluch، P. and G. Gay ، (2006)، Assurance Provided by Auditor's Reports on Prospective Financial Information : Implications for the Expectation Gap، Accounting and Finance ، Vol. 46 ، No. 4 ، PP 653 – 676 .

Sidani، Y. ، (2007)، The Audit Expectation Gap : Evidence from Lebanon، Managerial Auditing Journal، Vol. 22 ، No. 3 ، PP. 288 – 302.

Tan ، H. ، T. Peow and W. Mak ، (2002)، The Effects of Task Complexity on Auditor's Performance : The Impact of Accountability and knowledge، Journal of Practice and Theory، Vol. 21 ، PP. 81 – 94 .